الأمم المتحدة

TD/507

Distr.: General
19 July 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الرابعة عشرة

نيروبي

١٧-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦

الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بمناسبة الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد

من القرارات إلى الإجراءات

نحن، وزراء الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقد اجتمعنا في نيروبي بمناسبة الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر)،

نعرب عن تقديرنا وامتناننا لحكومة كينيا وشعبها لاستضافة الاجتماع الوزاري، وللضيافة الكريمة، والتنظيم الممتاز الذي استفدنا منه منذ وصولنا،

ونؤكد من جديد دعمنا لنتائج المؤتمرات الوزارية السابقة للأونكتاد، وعلى وجه الخصوص ولاية الدوحة لعام ٢٠١٢ واتفاق أكرا لعام ٢٠٠٨،

ونعيد أيضاً تأكيد الإعلانات السابقة لمجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وعلى وجه الخصوص الإعلان المنبثق عن اجتماعنا الوزاري الذي عُقد في الدوحة على هامش الأونكتاد الثالث عشر في عام ٢٠١٢، والإعلان الوزاري الصادر عن الاجتماع السنوي التاسع والثلاثين لوزراء الخارجية الذي عُقد في نيويورك في عام ٢٠١٥، وكذلك إعلان "من أجل نظام عالمي جديد للعيش الكريم" الذي اعتمده مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧ في سانتا كروز، في بوليفيا، في عام ٢٠١٤،

ونرحب بجميع القرارات المتخذة على الصعيد الدولي في عام ٢٠١٥ التي تشدد على الدور الحاسم للأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة وتعزيز الإدارة الاقتصادية والمالية الدولية، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وإطار سينداي للحد

GE.16-12455(A)
1612455

الرجاء إعادة الاستعمال

من مخاطر الكوارث، واتفاق باريس[1] بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، كما نرحب بالقرارات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية،

ونؤكد من جديد أهمية تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ (برنامج عمل فيينا)، وإجراءات العمل المعجَّل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وكذلك خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

ونؤكد على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير الهياكل الأساسية ونطلب إلى الأونكتاد أن يحيط علماً أثناء أعماله بالوثائق الختامية الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة الأخرى في هذا الصدد،

علينا أن نركز الآن على الانتقال من القرارات إلى الإجراءات

وفي هذا الصدد:

١- نشدد على أن النتائج الجماعية الطموحة التي حُقِّقت في عام ٢٠١٥ تمثل فرصاً وتحديات في آن واحد بالنسبة إلى البلدان النامية، وأن الدعوة إلى إضفاء طابع العالمية على التحديات ينبغي أن تقوم على إدراك تام للقدرات والظروف المحددة لكل بلد من البلدان النامية، الأمر الذي يطرح تحديات خاصة بهذه البلدان فيما يتعلق بمعالجة قضايا من قبيل التصنيع واستقرار الاقتصاد الكلي، وتغير المناخ، والصحة، وتحقيق هدفي القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، كما نشدد على أن التصدي لتلك التحديات يتطلب بيئة تمكينية عالمية تكفل فعالية نقل التكنولوجيا بشروط تفاضلية ومستدامة، وكفاية التدفقات المالية وإمكانية التنبؤ بها من أجل دعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية.

٢- ونؤكد مجدداً الحاجة إلى تعددية الأطراف القائمة على الالتزامات بأسلوب يتسم حقاً بالعدالة والشمولية والديمقراطية ودعم التنمية المستدامة؛ أسلوب يركز على تمكين البلدان النامية لكي تحقق الازدهار والرفاه لشعوبها عن طريق بلوغ أهدافها الإنمائية.

٣- وندعو إلى إصلاح هياكل الإدارة الاقتصادية والمالية العالمية بمشاركة الجميع، على قدم المساواة، باعتباره أمراً حاسماً في التنمية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ونطالب بوجوب تجنب الجهود التي تهمش العمليات والمؤسسات المتعددة الأطراف.

٤- ونؤكد من جديد أن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية بيتنا وأن عبارة "أمنا الأرض" عبارة شائعة في عدد من البلدان والمناطق؛ ونتفق على تكثيف التعاون مع شركائنا وأصحاب المصلحة لدعم جهود التنمية المستدامة وتلبية احتياجاتنا الإنمائية.

(١) جمهورية نيكاراغوا ليست طرفاً في اتفاق باريس.

٥- ونؤكد أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف وأن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم وللأفراد الذين يكوِّنون الأمم على حد سواء.

٦- وندرك أنه يجب اتخاذ خطوات عملية وواقعية من أجل التصدي للتحديات على نحو يتوافق مع خصائص فرادى البلدان النامية واحتياجاتها وأهدافها الإنمائية، وبأسلوب يركز على الناس، مع تفادي الأخذ بنهج قائم على قياس واحد للجميع.

٧- ونشدد على أن التقيد بمبادئ مثل المساواة، والشمولية، والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، وعدم اشتراط المعاملة بالمِثل الكاملة، والحق في التنمية، أمر حاسم في تعزيز دور البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

٨- ونُسلّم بأن إمكانات المرأة لم تُستغل حتى الآن استغلالاً كاملاً في تنفيذ أنشطة التنمية المستدامة والإسهام في تحقيقها والانتفاع بنتائجها، سواء بوصفها قائدة أو مشاركة أو محفزة للتغيير. ونؤيد إعطاء الأولوية لتدابير تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في جميع المجالات في مجتمعاتنا. ونعقد العزم على تمكين النساء والفتيات من استغلال قدراتهن كمحفزات للتنمية المستدامة من خلال تدابير عديدة، ونتعهد بتهيئة بيئة تمكينية لتحسين أوضاع المرأة والفتاة في كل مكان، وخصوصاً في المناطق الريفية والمجتمعات المحلية وبين الشعوب الأصلية والأقليات العرقية.

٩- ونشدد على الحاجة إلى بناء أسس اقتصادية قوية لجميع بلداننا، ونعترف، في هذا السياق، بأنه منذ اجتماعنا في الدوحة، أدت التطورات على المستوى العالمي إلى نشأة تحديات جديدة وتفاقم التحديات القائمة أمام المجتمع الدولي بأسره، وأمام شعوب العالم النامي بشكل أخص.

١٠- ونكرر تأكيد أن النظام الاقتصادي والمالي والتجاري العالمي، بما في ذلك النظام التجاري المتعدد الأطراف، لا يزال يتسم باختلال التوازن؛ وأن التفاوتات لا تزال قائمة بين مختلف مناطق العالم حيث لا يزال العديد من الناس يعيشون تحت وطأة الفقر؛ وأن التقلب الكبير في أسعار الغذاء والسلع الأساسية يشكل تحدياً مستمراً؛ وأن أثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية قد كشف عن مواطن ضعف جديدة تؤثر بالأخص في البلدان النامية.

١١- وندرك أيضاً أن فرصاً جديدة قد ظهرت، ونعقد العزم على أن البلدان النامية ينبغي أن تكثف الجهود من أجل الاستفادة من هذه الفرص، مع التأكيد في الوقت نفسه على أهمية تهيئة بيئة دولية مواتية لتكميل هذه الجهود.

١٢- ونشدد على أهمية الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى التصدي للتحديات العابرة للحدود المتزايدة التعقيد التي لها آثار خطيرة على التنمية، مثل تقلب الأسواق المالية والآثار غير المباشرة على البلدان النامية، وتدفقات الأموال ورؤوس الأموال غير المشروعة، والتهرب الضريبي وتجنب دفع الضرائب، ومنع وقوع أزمات الديون السيادية وحلها، والأمن السيبراني، وتدفق اللاجئين، والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، والرشوة، فضلاً عن الحاجة إلى نقل التكنولوجيا واستيعابها وتمويلها، ونثني على

الأونكتاد لما يقوم به من عمل، حسب الاقتضاء، فيما يخص التصدي لهذه التحديات ومعالجة المسائل المنهجية الأخرى، ونطلب إلى الأونكتاد تعزيز هذا العمل.

١٣- ونشير إلى أن المسائل المتصلة بالديون السيادية ينبغي أن تحظى باهتمام البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. وينبغي النظر إلى هذا الأمر على أنه مسألة يمكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً في الاقتصاد العالمي وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إن بقيت دون معالجة. ونقر بضرورة مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على الأمد الطويل من خلال سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون وإدارتها على نحو سليم، حسب الاقتضاء. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء أنشطة ما يُسمى "الصناديق الانتهازية" وتصرفاتها التي يغلب عليها طابع المضاربة وتشكل تهديداً لجميع العمليات المقبلة لإعادة هيكلة ديون البلدان النامية. ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تواصل مناقشة عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية وإدارتها، بمشاركة والتزام نشطين وشاملين من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل رعاية هذه العمليات وتعزيزها لجعلها أكثر فعالية وإنصافاً واستدامة واستقلالية وتوجهاً نحو التنمية. ونؤكد مجدداً الأدوار التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وفقاً لولاية كل منها. ونرحب أيضاً باعتماد الجمعية العامة القرار ٣١٩/٦٩ المتعلق بالمبادئ الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، باعتباره خطوة هامة.

١٤- ونحيط علماً بالدعوات المتزايدة الموجهة، من المواطنين العاديين في جميع المناطق الجغرافية وداخل البلدان المتقدمة والبلدان النامية، إلى حكوماتهم لكي تكفل وجود حيز سياساتي كاف في سياق الاتفاقات والالتزامات الثنائية والإقليمية والدولية، من أجل ضمان رفاههم. وفي هذا الصدد، نطالب بوجوب أن تسمح القواعد الدولية بوجود الحيز والمرونة اللازمين في مجال السياسة العامة للبلدان النامية، فهذا أمر حاسم في تمكين بلداننا من أن تضع، وفقاً لحقها السيادي، استراتيجيات إنمائية تعكس المصالح الوطنية والاحتياجات المختلفة، التي لا تؤخذ دائماً بعين الاعتبار عند صنع السياسات الاقتصادية الدولية في سياق عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

١٥- ونشدد على أهمية احترام الحيز السياساتي، والاعتراف بالأولويات والقيادة الوطنية من أجل صياغة المزيج الأنسب من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتحديده ومتابعته بهدف تحقيق التنمية العادلة والمستدامة، على أساس أن الملكية الوطنية أمر أساسي لتحقيق التنمية.

١٦- ونؤكد أن التدابير والتشريعات القسرية الانفرادية منافية للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وميثاق الأمم المتحدة، والمعايير والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول، وقواعد منظمة التجارة العالمية ومبادئها. وتعيق هذه التدابير تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل كامل في جميع البلدان والمضي قدماً في تعزيزها، ولا سيما في البلدان النامية، من خلال فرض مصاعب مفرطة على سكان البلدان المتأثرة.

١٧- ونشدد على أن السياسة الضريبية الفعالة، بما في ذلك مكافحة التهرب الضريبي وتقليل فرص تجنب دفع الضرائب من جانب الشركات المتعددة الجنسيات، ستكون عاملاً حاسماً في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التقدم الاقتصادي العام للبلدان النامية، وستحتاج بالتالي إلى العمل الجماعي والشامل والديمقراطي بمشاركة نشطة من البلدان النامية، على الصعيد العالمي، مع احترام الحيز السياساتي المتاح للبلدان.

١٨- وندعو إلى تحول هيكلي اقتصادي يعزز الإنتاجية، والقدرات الإنتاجية، والعمالة المنتجة؛ وتعميم الاستفادة من الخدمات المالية، وتنمية الزراعة المستدامة، والأرياف، ومصائد الأسماك؛ والتنمية الصناعية المستدامة؛ واستفادة الجميع من خدمات الطاقة الحديثة المستدامة التي يمكن التعويل عليها بتكلفة ميسورة؛ ونظم النقل المستدامة؛ وهياكل أساسية قادرة على الصمود وذات مستوى عال. ونؤكد من جديد أهمية الدولة ودورها الحاسم والفعال في قيادة التنمية وتعزيزها، حتى وإن عُزِّزت الجهود الرامية إلى تقوية مساهمة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم القطاع الخاص والمجتمع المدني.

١٩- ونعرب عن القلق الشديد إزاء التفاوت في الدخل وغيره من التفاوتات الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ولذلك، نؤكد مجدداً هدف المجموعة المتمثل في تنشئة مجتمع لمستقبل البشرية المشترك من خلال نوع جديد من العلاقات الدولية القائمة على التعاون المفيد لكافة الأطراف من أجل ضمان تنمية شاملة للجميع. ولهذا الغرض، ندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف التعاون الإنمائي، وتوفير الموارد المالية لأغراض التنمية، وبناء شراكة متعددة الأطراف أكثر قوة، وإيجاد بيئة تمكينية أفضل للتنمية، ومنع تسييس النظام التجاري الدولي الذي يحرم العديد من البلدان النامية من فرصة الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف والاستفادة منه.

٢٠- ونكرر تأكيد أهمية أن يُحقَّق، بالأخص، هدفا المساعدة الإنمائية الرسمية المتمثلان في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وأن يُواصَل تعزيز الموارد المخصصة لأقل البلدان نمواً.

٢١- وندعو إلى شراكات وسبل تعاون عالمية قوية وفعالة وإلى زيادة التركيز على بناء القدرات الإنتاجية من أجل التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهنا في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع، بما في ذلك الفقر، والجوع، وانعدام الأمن الغذائي، والبطالة، وعدم المساواة، وانعدام إمكانية الحصول على الطاقة المتجددة والتكنولوجيات ذات الصلة، والآثار الضارة لتغير المناخ، ومستويات الدين المتنامية، كما ندعو إلى تشجيع التصنيع، وتنويع الاقتصادات، وتعزيز القيمة المضافة، وتشغيل المراكز الوطنية والإقليمية للابتكار والتنمية، والاستفادة من الهياكل الأساسية الحديثة والناجحة في مجال الاتصالات. ونطلب إلى

الأونكتاد أن يواصل أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك 'التدريب من أجل التجارة' وفي إطار الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك.

٢٢- ونقر بأن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام يتطلب توافر المواهب والقدرة الإبداعية والحافز القوي لريادة الأعمال لدى السكان بأسرهم، فضلاً عن اتباع سياسات داعمة للنهوض بالمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، وتنمية المهارات، والقدرة على الابتكار واستيعاب التكنولوجيات الجديدة، والقدرة على إنتاج منتجات وإنجاز هياكل أساسية وغيرها من الاستثمارات المتسمة بجودة عالية وتنوع أكبر.

٢٣- وندعو إلى مواصلة وتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب، الذي يشكل صلب الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة ويظل أمراً حاسماً في التغلب على التفاوتات الإنمائية على الصعيد العالمي، ونعترف بأهميته إلى جانب التعاون الثلاثي.

٢٤- وندرك أن التحديات والفرص العالمية قد عززت الحاجة إلى مواصلة التعاون والتضامن وتعزيزهما فيما بين البلدان النامية؛ ومن هذا المنطلق، ندعو أيضاً إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تبادل النهج وأفضل الممارسات النابعة من الواقع المحلي في مجال التنمية المستدامة والحوكمة؛ وزيادة الحوار والتنسيق فيما يخص المسائل الإقليمية والدولية الرئيسية؛ وتعزيز المبادرات التجارية فيما بين بلدان الجنوب؛ وتعزيز التعاون في مجالات مثل الزراعة، والتعليم، والتصنيع، وتطوير الهياكل الأساسية، باعتباره عنصراً هاماً من عناصر التعاون الدولي لأغراض التنمية وباعتباره مكملاً، وليس بديلاً، للتعاون بين الشمال والجنوب.

٢٥- ونلاحظ أن الاقتصاد الرقمي جزء هام ومتنامٍ من الاقتصاد العالمي، وأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تنطوي على إمكانات كبيرة لإيجاد فرص العمل، وتعزيز الابتكار، وتعزيز الوصول إلى الأسواق، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية.

٢٦- ونعرب عن قلقنا إزاء استمرار وجود فجوة رقمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وافتقار العديد من البلدان النامية إلى فرص الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بأسعار ميسورة، الأمر الذي لا يزال يطرح تحدياً حرجاً أمام العديد من البلدان النامية، والذي لا بد من معالجته عن طريق جملة أمور منها التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك من خلال المشاركة الفعالة للبلدان النامية في مجال البحث والتطوير، والمشاركة على قدم المساواة في المنتديات المعنية بإدارة الإنترنت، والتزام القطاع الخاص في البلدان المتقدمة التزاماً أقوى بدعم القطاع الخاص في البلدان النامية.

٢٧- ونشدد على أنه ما زال من المهم نقل التكنولوجيا المناسبة إلى البلدان النامية ونشرها وتوزيعها فيها بطريقة سريعة وفعالة، وبشروط ملائمة، بما فيها شروط تساهلية وتفاضلية، على النحو المتفق عليه، واحترام الحيز السياساتي اللازم لبناء القدرات التكنولوجية والاستيعابية وتشجيع الابتكار في البلدان النامية. ويكتسي هذا أهمية أكبر عندما ندرك الفرص والتحديات

التي يطرحها التقدم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضرورة معالجة الفجوة الرقمية وغيرها من التفاوتات المستحكمة والمنهجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يشمل الإنترنت.

٢٨- وندعو، في هذا الصدد، إلى تعزيز الدعم والتعاون المقدمين من الشركاء الرئيسيين، مثل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية، ومجموعة الـ ١٥ ومركز الجنوب، ومن المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين، للمضي قدماً في تحقيق غاياتنا وأهدافنا.

٢٩- ونعرب عن دعمنا المستمر للأمين العام للأونكتاد ونتطلع إلى تعزيز الصلة بين الأونكتاد ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

٣٠- ونؤكد من جديد دور الأونكتاد المحوري بصفته مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والقضايا المترابطة، بما في ذلك في مجالات التمويل، والديون، ونقل التكنولوجيا، ومسائل العبور والنقل، وسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، ونظام الاستثمار الدولي، والتنمية المستدامة.

٣١- وندعو إلى تعزيز ولاية الأونكتاد وأركان عمله الثلاثة المتمثلة في البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني، وإلى تعزيز الآلية الحكومية الدولية، والإقرار بدور الأونكتاد المحوري بصفته مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والقضايا المترابطة مثل تلك القائمة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ينبغي أن تحدِّد نتائج الأونكتاد الرابع عشر المسائل الرئيسية التي يمكن بناء توافق الآراء بشأنها في الفترة الممتدة بين الأونكتاد الرابع عشر والدورة التالية، بغية اتخاذ إجراءات حكومية دولية محددة وقابلة للقياس. وستكون إحدى فوائد ذلك أن القرارات والاتفاقات الحكومية الدولية ستشكل مجموعة متسقة وشاملة من الأعمال التي ستكون بمثابة مساهمة مهمة في التحضير للدورة التالية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي تقديم موارد مالية وبشرية إضافية وكافية إلى الأونكتاد من الميزانية العادية للأمم المتحدة من أجل تمكينه، بوصفه هيئة من هيئات الجمعية العامة، من الاضطلاع بولايته كاملة في إطار أركان عمله الثلاثة على نحو فعال وكامل.

٣٢- ونحن ندرك الدور الحيوي للاستثمار في دعم التنمية المستدامة وسنعمل بشكل مكثف مع الأونكتاد، وكذلك مع المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين، من أجل إصلاح نظام الاستثمار الدولي، من خلال تحسين البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية، وكفالة التوازن بين حقوق المستثمرين والتزاماتهم، وصون حق الدول في وضع لوائح تنظيمية تخدم المصلحة العامة، بطرق منها الأخذ بنُهج بديلة لتسوية المنازعات، من أجل خدمة السياق الجديد لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتفكير بشأنه على نحو أفضل. وفي هذا الصدد، نحيط علماً مع التقدير بتقرير اجتماع مجموعة الـ ٧٧ بشأن الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، الذي عقد في الفترة من ٤ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠١٦ في باتايا، في تايلند.

٣٣- ونعرب عن قلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، لا سيما فيما يخص مسألتي الدعم المحلي والوصول إلى الأسواق اللتين تهمان البلدان النامية، وإزاء الجهود التي يبذلها بعض الأعضاء لتقويض الالتزامات الواردة في خطة الدوحة للتنمية. وفي الوقت نفسه، نرحب بالتزام المؤتمر الوزاري العاشر بإبقاء التنمية في صميم المفاوضات المقبلة وتأكيده من جديد لمبادئ المعاملة الخاصة والتفاضلية، وإجراءات المرونة لصالح البلدان النامية، والالتزام الجماعي بالمضي قدماً في معالجة القضايا التي أُثيرت في جولة الدوحة. وفي هذا السياق، نحث جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على مواصلة وتكرار التزامها بتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف غير سياسي يتسم بالعالمية، والعدالة، والتوازن، والانفتاح، والشمولية، وعدم التمييز، والشفافية، والإنصاف، والارتكاز على القواعد، وقابلية التنبؤ، ويحمل التنمية في صميمه، الأمر الذي من شأنه أن يمكِّن البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، من ضمان نصيب من نمو التجارة الدولية متناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية، والاندماج الكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٣٤- ونشدد على ضرورة تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية عن طريق جملة أمور منها تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف وزيادة تمثيل البلدان النامية وإفساح المجال لصوتها في النظام الدولي مع تمتعها بحقوق متساوية في المشاركة في وضع القواعد الدولية. وفي هذا الصدد، نسعى إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية ودورها في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية في المحافل الاقتصادية الدولية، بما فيها مجموعة العشرين.

٣٥- ونؤكد ضرورة التركيز على تحليل ورصد كيف أن إعانات البلدان المتقدمة ومختلف أشكال القيود التي فرضتها بشأن الوصول إلى الأسواق قد أثّرت في الماضي وما زالت تؤثّر سلباً في تنمية القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي في البلدان النامية.

٣٦- ونشدد على أهمية العمل الدولي الجماعي من أجل تحقيق خروج نصف أقل البلدان نمواً من فئة هذه البلدان بحلول عام ٢٠٢٠، على النحو المتوخى في برنامج عمل اسطنبول.

٣٧- ونشدد على أهمية تيسير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية، إقراراً منا بما قد يسهم به ذلك في الاندماج السريع والكامل لهذه البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، نحث على تسريع وتيرة عملية الانضمام دون معوقات سياسية وبسرعة وشفافية فيما يخص البلدان النامية التي قدمت طلب العضوية في منظمة التجارة العالمية، ونعيد تأكيد أهمية قرار منظمة التجارة العالمية المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ بشأن انضمام أقل البلدان نمواً. كما نشدد ونثني على الدور المحوري الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا الصدد، لا سيما من خلال ما يقدمه من مساعدة تقنية وبناء للقدرات إلى البلدان النامية قبل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وخلالها وبعدها. وندعو الأونكتاد إلى تعزيز هذا العمل. ونرحب بنتائج الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حتى الآن. فقد ساهمت هذه النتائج في تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد.

٣٨- وسنواصل التصدي لجميع الأخطار التي تهدد النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بما فيها جميع أشكال التدابير الحمائية والضغوط الاقتصادية، ولا سيما تلك التي تمارسها الاقتصادات الصناعية الرائدة، وسنحافظ في الوقت نفسه على الحيز السياساتي المتاح لنا.

٣٩- وبالتالي، فإننا نرفض بشدة فرض قوانين ولوائح تنظيمية يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير القسرية الاقتصادية والمالية والتجارية، بما فيها العقوبات الانفرادية ضد البلدان النامية، ونحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لإنهاء استخدام هذه التدابير.

٤٠- وندعو الأونكتاد إلى تعزيز عمله من أجل التصدي للتحديات التجارية والإنمائية الماثلة أمام جميع البلدان النامية، وأن يعزز بذلك عمله المتعلق بالمشاكل الخاصة بأقل البلدان نمواً؛ والبلدان الأفريقية، والبلدان النامية غير الساحلية؛ والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والاقتصادات الضعيفة والهشة والصغيرة، والمشاكل والتحديات ذات الصلة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، فضلاً عن مساعدة بلدان المرور العابر النامية فيما لديها من احتياجات وتحديات خاصة، لا سيما فيما يتعلق بتطوير الهياكل الأساسية والنقل.

٤١- وندعو الأونكتاد أيضاً إلى تقديم الدعم المناسب اللازم للمساهمة في تنفيذ الإجراءات المحددة المطلوبة في خطة عمل أديس أبابا، وبرنامج عمل اسطنبول، وبرنامج عمل فيينا، ومسار ساموا. وينبغي للأونكتاد أن يدعم تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي هذا الصدد، ينبغي تقديم موارد إضافية وكافية إلى الأونكتاد.

٤٢- وندعو إلى تخصيص موارد بشرية ومالية إضافية من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتمكين الأونكتاد من الاضطلاع بولايته، التي لها أهمية كبيرة بالنسبة إلى جميع البلدان ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك عمله بشأن المسائل النُظُمية العالمية، والاقتصاد الكلي والتمويل، والديون، والضرائب، والاستثمار، والتجارة والتنمية، ونقل التكنولوجيا.

٤٣- ونؤكد من جديد التزامنا بتعزيز قدرتنا كمجموعة لنعزز مصالحنا على نحو جماعي، لا سيما داخل المنتديات التجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، ونلتزم، في هذا السياق، بكفالة أن تظل المجموعة قوة استباقية في الجهود العالمية الرامية إلى حل القضايا العالمية، من خلال الاعتماد على تضامنها والاستفادة إلى أقصى حد من ميزتها التنافسية واستخدام قدراتها الجماعية. ونرحب بالخطوات المتخذة لتعزيز التنسيق بين فصول المجموعة، ونحث على تعميق هذه الجهود.

٤٤- ونكرر دعوتنا إلى مواصلة دعم الشعب الفلسطيني من خلال ما يناسب من بحوث، وتحليل للسياسات، وخدمات استشارية، وأنشطة فعالة في مجال التعاون التقني للتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية السلبية للشروط الشاقة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده؛ ونحث الأونكتاد على تعزيز وتكثيف برنامجه الخاص بمساعدة الشعب الفلسطيني بما يكفي من

الموارد؛ ونؤيد الفقرتين ٩ من قراري الجمعية العامة ٢٠/٦٩ و١٢/٧٠، اللتين تطلبان أن يقدم الأونكتاد تقريراً إلى الجمعية العامة بشأن التكلفة الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال، وأن تُبذل جميع الجهود من أجل توفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذين القرارين.

٤٥- ونؤكد من جديد ضرورة أن تستأنف حكومة الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية المفاوضات وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده والقرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة بغية التوصل، بأسرع وقت ممكن، إلى حل سلمي للنزاع المتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس، الذي ألحق أضراراً جسيمة بالقدرات الاقتصادية للأرجنتين، كما نؤكد من جديد ضرورة امتناع الطرفين عن اتخاذ أي قرارات من شأنها إدخال تعديلات انفرادية على الوضع في الوقت الذي تسير فيه الجزر في العملية التي أوصت بها الجمعية العامة.

٤٦- ونؤكد من جديد ضرورة إيجاد حل سلمي لإنهاء الاستعمار وللمسائل السيادية التي تمس البلدان النامية، إقراراً منا بأن عدم حل هذه المسائل سيُلحق الضرر بالتنمية والقدرات الاقتصادية والآفاق المستقبلية لهذه البلدان وسيقوضها بشكل خطير. وفي هذا السياق، وإذ نشير إلى الشواغل التي أعرب عنها مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين في إعلاناته السابقة المتعلقة بالنزاع على أرخبيل شاغوس، بما فيه دييغو غارسيا، الذي انتزعته المملكة المتحدة بشكل غير قانوني من أراضي موريشيوس، قبل الاستقلال، و"المنطقة المحمية البحرية" التي أعلنتها المملكة المتحدة حول أرخبيل شاغوس، نحيط علماً بالحكم الصادر عن محكمة التحكيم في القضية التي رفعتها موريشيوس ضد المملكة المتحدة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والقاضي بأن "المنطقة المحمية البحرية" منطقة أُنشِئت بصورة غير مشروعة بموجب القانون الدولي.

٤٧- ونحث الأونكتاد وغيره من الشركاء في المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية التي تواجه ظروفاً محددة، وخاصة ما يتصل منها بالإرهاب، أو تزايد عدد السكان المشردين، أو استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين الذين يعانون أوضاعاً طال أمدها، في التصدي للتحديات التي تواجهها في تنفيذ الأهداف الإنمائية الوطنية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.